

ورشة العمل حول تنسيق العمل بأنظمة
الإحصاء الوطنية
خلال الفترة من 15-17 / 6 / 2021

أعداد :

هيام محمد عبدالعزيز

ولاء العباسي

تامر أمين

أهمية تنسيق الأنشطة الإحصائية

- يعد التنسيق أمراً ضرورياً لتعزيز إنتاج ونشر بيانات إحصائية موقوتة وفقاً لمعايير وسياسات موحدة عبر مختلف عناصر النظام الإحصائي.
- ينقسم التنسيق إلى قسمين رئيسيين أحدهما التنسيق الداخلي داخل الجهة (الوزارة/الهيئة) والتنسيق الخارجي بين كافة عناصر النظام الإحصائي.

أولاً: أهمية تنسيق الأنشطة الاحصائية

- تعتبر الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس الجهاز هي حلقة الاتصال بين رئاسة الجهاز ووحداته المختلفة وكذا بين الجهاز والمنظمات والهيئات المحلية والدولية والتي تختص بالاتي :
 - 1- التنسيق بين الجهاز والمنظمات المحلية والدولية فيما يتعلق بعقد الاتفاقيات وتنفيذ المشروعات.
 - 2- تلقي طلبات الحصول على البيانات والنشرات من مختلف الجهات وتلبيتها بالتنسيق مع إدارات الجهاز المختلفة والمركز القومي للمعلومات.
 - 3- متابعة تنفيذ المشروعات الممولة محلياً أو من منظمات دولية والتنسيق بين وحدات الجهاز المختلفة في هذا المجال

اللجنة الإستشارية للتخطيط والتنسيق الإحصائي

- المشكلة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم 2915 لسنة 1964 .
- تختص اللجنة بالدراسة الفنية لبرامج الإحصاء والتعداد التي يتقرر إجرائها والعمل على تنسيق تنفيذ هذه البرامج لمنع الإزدواج وتوحيد النتائج والبيانات.
- تقوم بإبداء المشورة لرئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فيما يعرضه عليها من موضوعات وكذلك مناقشة التنسيق بين الوزارات والجهات المنتجة للبيانات لعدم إزدواجية البيانات .
- يتولى كل قطاع من القطاعات السابقة بالجهاز مسئولية وتنفيذ الاختصاصات الموكلة إليه وفقاً للخط العامة للجهاز بالتنسيق مع اللجنة الإستشارية للتخطيط والتنسيق الإحصائي والتي تمثل أجهزة الدولة برئاسة السيد/رئيس الجهاز ، كما تراعى هذه القطاعات التنسيق والتكامل فيما بينها على أساس تغطية الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية بالدولة من حيث البحوث والنشرات والدراسات ، مراعيّاً تطويرها بصفة مستمرة حتى تتحقق الفائدة المرجوة منها سواء للباحث أو المخطط أو متخذ القرار .

التنسيق الداخلي:

- هو التنسيق بين القطاعات والجهات التابعة داخل الوزارة/ الهيئة فيما يخص العمل الإحصائي لضمان الحصول على بيانات إحصائية في توقيتات ملائمة من مختلف المصادر داخل الوزارة/ الهيئة.
- يهدف التنسيق إلى ضمان انسياب البيانات والمعلومات الإحصائية بين تلك الجهات، ويؤدي غياب التنسيق إلى ازدواج إنتاج البيانات وتضاربها بين الجهات المختلفة وإهدار الموارد المادية والبشرية وزيادة التكاليف المخصصة لإنتاج البيانات.
- **ولتحقيق تنسيق داخلي جيد يتطلب :** وجود وحدة إحصائية تتبع السلطة المختصة بكل وزارة / هيئة وتكون لها مهام خاصة بتنسيق جمع البيانات داخل الوزارة والجهات التابعة لها.

التنسيق الخارجي:

- يكون بين عناصر النظام فالغرض منه: ضمان انسياب المعلومات والبيانات الإحصائية بين هذه الجهات بما يحقق الآتي :
 - إنتاج بيانات إحصائية وفقا لمعايير وأسس وتعريف موحدة.
 - الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وضمان عدم الازدواج في البيانات.
 - تبادل الخبرات والتجارب بين عناصر النظام الإحصائي.
 - توفير احتياجات الوزارة/ الهيئة من البيانات الإحصائية اللازمة لخطط التنمية بها من باقي عناصر النظام الإحصائي بسهولة ووفقا لخطة موحدة.
 - ربط كافة عناصر النظام الإحصائي بالمعايير والأطر والممارسات الإحصائية الدولية.
- ويؤدي غياب التنسيق إلى ازدواج إنتاج البيانات وتضاربها بين الجهات المختلفة .

التنسيق مع الوزارات/ الهيئات الأخرى:

- ينص القرار الجمهورى رقم 2915 لسنة 1964 الخاص بإنشاء الجهاز فى مادته السادسة على قيام الجهاز بإجراء الإحصاءات والتعدادات التى تحتاجها الدولة ونشر نتائجها وتعيين الجهاز والأجهزة التى تقوم بعمل الإحصاءات والتعدادات بما يحقق التنسيق الكامل بين العمليات والأجهزة الإحصائية .
- وتنص المادة العاشرة من هذا القرار على أن لا يجوز لأى وزارة أو هيئة أو جهة أو أى فرد أو أفراد فى الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص أن ينشر بأى وسيلة من وسائل النشر أو الإعلام أى مطبوعات أو نتائج أو بيانات أو معلومات إلا من واقع إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أما الإحصاءات الغير مقررة ضمن برامج الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فلا يجوز نشرها إلا بموافقة الجهاز .

التنسيق مع الوزارات/ الهيئات الأخرى:

- كما نصت قرارات رئيس الجهاز أرقام 33 ، 231 لسنة 1968 على عدم جواز قيام أى جهة فى الحكومة أو القطاع العام أو الخاص بإجراء أى إحصاءات أو تعدادات أو إستقصاءات أو إستفتاءات إلا بعد الحصول على قرار كتابى من الجهاز .
- ويقوم الجهاز بدوره الأساسى فى تنفيذ ما نصت عليه هذه القوانين والقرارات الخاصة بتداول ونشر المعلومات فى الدولة حيث يطلع الجهاز منذ إنشائه عام 1964 بهذا الدور الأساسى والهام بنجاح تام من حيث الموافقة على إتاحة تبادل المعلومات والبيانات بين جميع أجهزة الدولة سواء بالقطاع الحكومى أو الخاص أو الباحثين وذلك من البيانات السجلية – كما يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة – بعد الدراسة اللازمة – بالموافقة على قيام الباحثين على إختلاف أنواعهم (هيئات / أفراد) بإجراء الأبحاث الميدانية وإستصدار قرارات رئيس الجهاز اللازمة لإجراء هذه الأبحاث الميدانية على إختلاف أنواعها ونشرها بالجريدة الرسمية .

أسباب عدم إحكام عملية التنسيق بين الجهاز وبقية عناصر النظام الإحصائي هي:

- تقادم القانون الإحصائي (1960، 1964) وعدم تحديثه بما يتناسب مع التطورات المختلفة للأساليب الإحصائية والتكنولوجية.
- على الرغم من وجود قواعد حاكمة في القانون الإحصائي وقانون إنشاء الجهاز لتبادل البيانات بين عناصر النظام فإنه توجد بعض الصعوبات في انسياب البيانات من السجلات الإدارية لبعض الجهات.
- عدم وجود وحدات إحصائية في بعض الجهات وضعفها في جهات أخرى وعدم تمكينها من القيام بدورها نظرا لتعدد القرارات الصادرة بعد القانون الإحصائي وتأثيراتها على العمل الإحصائي.
- التغيرات الإدارية والحكومية التي ترتب عليها زيادة عدد الوزارات والجهات التابعة لها مما يشكل تحديا لقيام الجهاز بالتنسيق مع عناصر النظام الإحصائي.

أسباب عدم إحكام عملية التنسيق بين الجهاز وبقية عناصر النظام الإحصائي هي:

- مصادر البيانات (السجلات الإدارية - التعدادات - المسوح) :
حيث هناك صعوبة في التواصل مع مصادر البيانات للحصول عليها .
السجلات الإدارية : محدودية الاستيفاء من خلال السجلات الإدارية .
التعدادات : التكلفة العالية ، يتم إجراؤها كل (10 سنوات) .
المسوح الميدانية : يتم إجراؤها طبقا للإحتياجات .

مقترحات تطوير وتحسين التنسيق:

• داخل الجهاز:

استبدال الأنظمة الورقية بالإلكترونية تمشيا مع سياسة الدولة في دعم نظم الرقمنة، لتسهيل انسياب البيانات بين قطاعات الجهاز وإنتاج ونشر البيانات في توقيتات مناسبة.

مقترحات تطوير وتحسين التنسيق:

- **خارج الجهاز:**
- انشاء لجنة عليا تتمثل مهمتها الرئيسية توجيه وتنسيق النظام الإحصائي ويقوم الجهاز بالعمل كمقرر لهذه اللجنة لضمان إنتاج بيانات وفقا لمعايير موحدة
- تطبيق المعايير والسياسات الإحصائية الموحدة دوليا في الوحدات الإحصائية بالوزارات والهيئات الحكومية في جمع ونشر البيانات.
- توحيد النظم الإلكترونية المستخدمة في جمع ومعالجة ونشر البيانات عبر النظام الإحصائي بما يتيح توفير احتياجات البيانات وانسيابها بين عناصر النظام الإحصائي.
- متابعة تنفيذ خطة إحصائية شاملة للنظام الإحصائي الوطني.
- عقد ورش عمل مع منتجي البيانات للوقوف على أهمية الإحصاء ودورها في خدمة صانعي القرارات المبنية على بيانات دقيقة .

مقترحات تطوير وتحسين التنسيق:

- ضمان مشاركة عناصر النظام الإحصائي في إعداد سجل موحد للمنشآت لخدمة الأهداف الإحصائية والبحثية.
- وضع الخطط السنوية لتدريب ورفع قدرات العاملين بالوحدات الإحصائية طبقا للاحتياجات.
- تخصيص التمويل والميزانيات الكافية لقيام الوحدات الإحصائية بمهامها.
- إنشاء لجنة تضم في عضويتها كافة الجهات الدولية الداعمة فنيا وماليا للأنشطة الإحصائية لضمان توجيه والاستفادة القصوى من المساعدات الدولية التي تقدمها الجهات المانحة لتطوير العمل الإحصائي.
- تحديث وتفعيل القانون الإحصائي بما يتواءم مع التطور التكنولوجي والتحول الرقمي وبما يضمن تحديد مهام موحدة للوحدات الإحصائية بالوزارات/الهيئات وتحديد احتياجات النظام الإحصائي .

مقترحات تطوير وتحسين التنسيق:

- الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي فى مصر:
تعد الاستراتيجية الوطنية لتطوير العمل الإحصائي هي أول استراتيجية وطنية في مصر جاءت لتعزيز وتطوير العمل الإحصائي والمعلوماتي بما يتماشى مع رؤية الدولة وخططها التنموية ويواكب الاتجاه نحو التحول الرقمي من خلال الاستجابة للطلب المتزايد والمتنوع على المعلومات والبيانات الإحصائية، وخدمة المسار التنموي والوفاء بكافة الالتزامات الوطنية والاقليمية والدولية .

شكرا لحسن أستماعكم